

واقع تبني وتطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي بالدول العربية- دراسة حالة الجزائر ومصر

The Reality of Adopting and Implementing A National Strategy for Financial Inclusion in the Arab Countries: Case Study Algeria and Egypt

رزيق حنان¹¹ جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة (الجزائر)، h.rezig@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2023/03/29

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/19

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالشمول المالي وواقعه بالمنطقة العربية، بالتركيز على معرفة جدوى تطبيقه في دولتي الجزائر ومصر، لما له من أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية للمجتمع، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، بوصف الجانب المفاهيمي الخاص بالشمول المالي وتحليل المعطيات التي تخصه بدولتي الجزائر ومصر، وقد تم التوصل إلى أن الدولتين من ضمن الدول العربية التي أولت أهمية للشمول المالي حيث وضع ضمن خططهما وسياساتهما، وتم تعزيز الاهتمام به خاصة في ظل جائحة كورونا، إضافة إلى السعي نحو وضع إستراتيجية وطنية واضحة للشمول المالي من خلال مختلف الإجراءات المطبقة، إلا أنه تم تسجيل مستوى ضعيف للشمول المالي بالدولتين، لأسباب عدة كغياب الوعي والتثقيف المالي وانعدام الثقة في النظام المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التنمية، الجزائر، مصر.

تصنيفات JEL : G29, O1, O55

Abstract:

This research paper aimed to define the financial inclusion and its reality in the Arab region by focusing on knowing the feasibility of its application in both Algeria and Egypt, because of its great importance in achieving economic growth and luxury for society. It has been related on the descriptive analytical approach by describing the conceptual framework of the financial inclusion and even analyzing the date related to it in either Algeria and Egypt. It was concluded that the two countries are among the Arab countries that have attached importance to financial inclusion, as it was included in their plans and policies due to the financial facilities it provides and the creation of financing opportunities. Then, it enhancing interest in it, especially in light of the Corona pandemic. On the other hand, it achieving to put a clear national strategy for the financial inclusion through the applied procedures. However, it has been recorded a weak level of financial inclusion in the two countries because of the lack of awareness, financial education and the lack of confidence in the financial confidence.

Keywords: Financial, strategy, national strategy for financial inclusion, development, Algeria, Egypt

JEL Classification Cods : G29,O1,O55.

المؤلف المرسل: رزيق حنان، الإيميل: h.rezig@univ-bouira.dz

المقدمة:

يعرف الشمول المالي اهتمام كبير بين دول العالم في ظل مختلف التغيرات التكنولوجية والرقمنة ومختلف المستجدات والتطورات التي يشهدها العالم، حيث أضحت الدول تدرجه في استراتيجياتها وخططها التنموية وهذا نظرا للمزايا المتأتية منه في تحقيق التنمية والرفاهية لأفراد المجتمع.

ومن جانب آخر نجد أن الدول العربية تأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي وأهميته في تسهيل التعاملات المالية وتوسيعها لتشمل كافة أفراد المجتمع، من فئة الذكور والإناث التي لوحظ تدني نسبة تعاملاتها المالية بالمنطقة لعوامل عدة، وقد قسمت الدول العربية إلى أقسام متباينة في نسب الشمول المالي من دول مرتفعة النسبة فدول متوسطة النسبة وصولا إلى دول تنخفض فيها نسب الشمول المالي، حيث يعود الانخفاض إلى عوامل عدة منها مايرتبط بعدم توفر أموال ومنها غياب للوعي المالي اتجاه مثل هذه التعاملات المالية، ومنها مايرتبط بالإجراءات وعد الثقة في مثل هذا النظام.

وما لوحظ في الفترة الأخيرة تفشي جائحة كورونا التي شملت الدول العربية وباقي دول العالم، وما ترتب عليها من آثار سلبية مست عدة قطاعات وبيئت عيوبا في العديد منها، ومن ناحية أخرى ساهمت هذه الجائحة إلى الاهتمام أكثر بالشمول المالي فقد عززت إلزامية زيادته والتركيز عليه العمل على إيجاد وتطبيق إستراتيجية واضحة المعالم للشمول المالي، لما يحققه من استخدام وسائل موفرة للتكلفة رقميا، وخدمة مالية سهلة وكافية للعملاء.

مشكلة الدراسة:

وفي إطار هذا لا بد من إيجاد وتوفير مختلف الدعائم بما فيها إستراتيجية وطنية للشمول المالي، تساهم في تحقيق التنمية وخفض معدل الفقر، تمكين المرأة ماليا بالدول العربية، ونجد الجزائر ومصر من ضمن الدول العربية التي تعمل على ذلك إتباع نهج استراتيجي واضح، وعليه تم طرح إشكالية البحث كما يلي:

فيما تتجلى الإستراتيجيات الوطنية المتبعة لتعزيز الشمول المالي في دولتي الجزائر ومصر؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز أسباب النسب المتدنية المحققة للشمول المالي بالدول العربية؟
- ما هو واقع استخدام الخدمات المالية بالجزائر؟
- هل لفترة جائحة كورونا تأثير ايجابي في تفعيل مختلف الإجراءات المنتهجة بمصر في إطار صياغة واضحة لإستراتيجية الشمول المالي بها؟

فرضيات الدراسة:

- يعد عدم تبني استراتيجية وطنية واضحة للشمول المالي بالمنطقة العربية السبب الأساسي للمستوى المتدني الذي حققته في هذا الجانب.
- تعرف الجزائر نسب متدنية من استخدام الخدمات المالية، لعدم تحقيق التثقيف والوعي المالي لأفرادها نحو ما تحققه هذه الخدمات من تسهيلات مالية.

- تعد فترة جائحة كورونا التي عرفها العالم المحرك الأساسي نحو تبني إستراتيجية للشمول المالي بمصر، من خلال مختلف الخطوات الجادة التي حققتها وانتهجتها في تلك الفترة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي ومختلف أبعاده، والتعرف على مدى تطبيق الشمول المالي بالمنطقة العربية من خلال التعريف بالاستراتيجيات الوطنية المتبعة، وذلك بالتركيز على دولتي الجزائر ومصر، حيث تم الإلمام بمختلف الدعائم الرئيسية للشمول المالي بهما، ومختلف الإجراءات المتبعة من قبل الحكومتين لتطبيق الشمول المالي لما له من أهمية في تسهيل مختلف العمليات المالية والتخفيف من البطالة ومعدل الفقر بهما.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وهو الشمول المالي، الذي أصبح يعد من بين أهم المحاور التي يولى لها أهمية في مختلف دول العالم، والتي أصبحت تدرجها ضمن خططها واستراتيجياتها التنموية، وتسعى لتحقيقه بتوفير البنى التحتية المالية اللازمة وكل الدعائم والمركبات، ونجد أن دول العالم العربي قد حققت نسب ضعيفة في هذا الجانب، ولم يتحقق الوعي المالي بأفراد المنطقة بالشكل الكافي نحو مختلف المعاملات والتسهيلات المالية لعوامل عدة، ومن جانب آخر نجد أن الجزائر ومصر تسعيان مثل باقي الدول العربية إلى تبني إستراتيجية وطنية واضحة المعالم من خلال مختلف الإجراءات المتخذة في هذا الإطار.

منهج المتبع في الدراسة: تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف متغيرات الدراسة بالإلمام بمختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالشمول المالي وواقعه بالمنطقة العربية وبالتحديد بدولتي الجزائر ومصر، ومن جانب آخر تحليل المعطيات والمؤشرات الخاصة بالشمول المالي بالدولتين بصفة خاصة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عطية إبراهيم (2021)، دراسة بعنوان "تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي بمصر"**، تم من خلال هذه الورقة البحثية التركيز على الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في مصر، حيث ركزت الدولة على دعم وتعزيز الشمول المالي بها من خلال مختلف المبادرات والخطوات التي تبعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التحديات التي واجهها في إطار تحقيق شمول مالي، والتي أدت إلى الاستبعاد المالي للفرد المصري، وقدم الباحث جملة من التجارب الدولية، مع التطرق إلى التجربة المصرية والتي تسعى للخروج من الشكل التقليدي في تقديم الخدمات المالية، وأنه يمكنها أن تمتلك هيكل مالي جيد إذا تم رصد مختلف التحديات التي تواجهها لتعزيز الشمول المالي.

- **دراسة غريب الطاوس، دريد حنان (2021)، دراسة بعنوان "إستراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية، دراسة بعض التجارب العربية"**، قامت الدراسة على تقييم الشمول المالي في الدول العربية وفقا لمؤشرات وهي: مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار ومؤشر الإقراض، وركزت الدراسة على الاستراتيجيات المطبقة بالدول العربية لتعزيز الشمول المالي، حيث أن هذه الدول العربية تسعى في بذل جهد لتعزيز الشمول المالي، من خلال هذه الاستراتيجيات والبرامج، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وكذلك دعم مختلف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة سرودون مهدية (2021)، دراسة بعنوان "أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية"**، ركزت الدراسة على قياس أثر الشمول المالي على قياس أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر عدد الفروع البنكية ومؤشر عدد المقترضين على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى العلاقة الطردية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، الأمر الذي يستوجب على الدول العربية تبني استراتيجيات عميقة لتعزيز الشمول المالي بها.

- عماني لمياء، وآخرون (2020)، دراسة بعنوان "إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر"، حيث ركزت الدراسة على مكافحة الفقر من خلال قدرة التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية التي تركز عليها إستراتيجية الشمول المالي، بعرض تجارب دولية في هذا المجال تضمنت التجريبتين الصينية والكينية، والتعرف على مدى إمكانية الجزائر الاستفادة من هذه التجارب الدولية، وتم التوصل إلى ضرورة التأكيد على أهمية إيجاد بنية رقمية داعمة بالجزائر وتطوير جانب العرض وضمان حماية العملاء، وأن مؤشرات الشمول المالي بالجزائر جد ضعيفة بالمناطق الريفية والأوساط الفقيرة.

مصطلحات الدراسة:

- الإستراتيجية: هي خطة طويلة الأمد لتحقيق هدف على المدى البعيد، فهي تعبر عن سيناريو لما نريد تحقيقه والإمكانات والتكتيكات والإجراءات اللازمة لذلك.

- الشمول المالي: هو كافة الإجراءات التي تساهم في تفادي وتجنب وجود حالة الإقصاء المالي والمصرفي، بحيث يتحقق في مفهومه تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة الأفراد بما يحقق الرفاه المالي بالمجتمع.

- الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي: تعد أسلوب مساهم في تحقيق التنمية المستدامة، تتضمن تطبيق تكتيكات وخطط يتم من خلالها تحقيق جملة من المنافع كتحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة ماليا، تمويل المشاريع وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- التثقيف المالي: يقصد به خلق الوعي والإدراك لدى مختلف المتعاملين الماليين نحو مفهوم الخدمات المالية، وتحقيق الإرشاد الكافي لخلق الثقة نحو هذه الخدمات، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.

- الخدمات المالية: تتجلى في مختلف الخدمات في الجانب المالي التي يمكن تقديمها للأفراد وتضم خدمات التأمين والتقاعد القروض والتسهيلات، الودائع والمدخرات، ومختلف التحويلات المالية والمدفوعات.

1- مدخل إلى الشمول المالي: يسمح الشمول المالي للأفراد والشركات إمكانية الوصول واستخدام منتجات مالية بأسعار معقولة وتسهيلات ائتمانية وقروض وحدات تأمين، بشكل مسؤول ومستدام، فنجد أن الشمول المالي له عدة مزايا ومنافع للمجتمع وللاقتصاد معاً.

1-1- تعريف الشمول المالي: تعرف هيئة دعم التنمية المستقلة (ADA) الشمول المالي بأنه جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية (التأمين الأصغر مع جميع المتغيرات الممكنة المرتبطة بالتأمين على مخاطر المناخ، الموت.. الخ، منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد منتجات توفير، حوالة مالية)، وغير المالية (التدريب في إدارة الأعمال والمخاطر، الحوكمة وما إلى ذلك وبرنامج دعم اتخاذ القرار، المشورة والخبرة، التوعية والتثقيف المالي) المتاحة للسكان الفقراء (لوزري، 2021، الصفحات 16-17).

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 بأنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية، في حين تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي (بولصنام و قاسي، 2021، صفحة 681). كما يعرف بأنه: العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية، والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع، والمعاشات والتعليم وآلية حماية العملاء (بدر عجور، 2017، صفحة 10).

من خلال ما تم تقديمه من تعريفات يمكن القول أن الشمول المالي في مفهومه يتضمن مختلف الخدمات المالية التي يمكن تقديمها لأفراد المجتمع بشكل سهل من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تساهم في خلق الوعي المالي والرفاه المالي بالمجتمع، وهذه الخدمات تضم خدمات التأمين والتقاعد ومختلف الحسابات المصرفية ومختلف العمليات والأنشطة المالية التي يمكن أن يحتاجها الفرد في حياته، والشكل الموالي يوضح مختلف الخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع

الشكل (01): الخدمات المالية



المصدر: (بولصنام و قاسي، 2021، صفحة 681).

1-2- أهمية الشمول المالي:

تتجلى الأهمية في النقاط التالية (لوزري، 2021، الصفحات 16-17):

- ✓ يشجع الشمول المالي على المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والتدخل في شرعية بعض القنوات غير الرسمية؛

- ✓ زيادة إمكانية وصول الفئات السكانية التي تعاني من عدم كفاية الخدمات إلى طائفة واسعة من الخدمات المالية عالية الجودة، ومن ثم تعظيم الأثر الإنمائي وضمان قدرات المؤسسات على الاستمرار ومساندة مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق بناء وتدعيم أنظمة شاملة وفاعلة للاستعلام الائتماني؛
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي، حيث أن تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي زيادة استقرار النظام المالي، كما أن الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي؛
- ✓ التحفيز على نمو وتطور الأعمال التجارية، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية للاقتصاد، كما يرتبط الشمول المالي مع محددات أخرى للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار والمدخرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ تظهر الدراسات أن الشمول المالي يعزز الادخار ويطور ثقافة المدخرات، ويسهل الوصول إلى تطوير وانتشار استعمال الهواتف المحمولة، تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، أما على المستوى القطاعي فإن الوصول واستخدام التمويل ضروري لنمو القطاع الزراعي، عن طريق الإقراض بسعر فائدة.

1-3- أبعاد الشمول المالي:

يمكن وصف أبعاد الشمول المالي كما يلي (شني و بن لخصر، 2019، الصفحات 109-111):

- 1-3-1- الوصول للخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛
- ✓ حسابات النفوذ الالكترونية؛
- ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

1-3-2- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية

الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، وتكمن مؤشرات هذا البعد مثلاً في:

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- ✓ عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

1-3-3- جودة الخدمات المالية: تعد عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالي، عدم الوصول إليها لازال يسبب مشكلة، ، وقد تم وضع مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة من قبل تحالف الشمول المالي، والتي يمكن توضيحها كالآتي:

✓ القدرة على تحمل التكاليف، أي مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لنوي الدخل المنخفض؛

✓ الشفافية حيث يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمة المالية

أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية؛

✓ الراحة والسهولة، حيث تقاس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات.

✓ حماية المستهلك، حيث ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها، ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛

✓ الثقاف المالي، الذي يقيس المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛

✓ المديونية أو السلوك المالي، وهي سمة هامة للتعامل في النظام المالي؛

✓ العوائق الائتمانية أي يمنح الشمول المالي للعملاء استخدام الخدمات المالية والقدرة على اختيار الخدمات.

1-4- دعائم مساهمة في تعزيز الشمول المالي:

يمكن إبراز أهم الآليات والإجراءات التي يمكنها المساهمة في تعزيز الشمول المالي كما يلي (لوزري، 2021، صفحة 26):

✓ تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية، فالتوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير من خلال الهاتف المحمول؛

✓ الثقيف المالي الذي تعاطف أهميته بعد الأزمة المالية العالمية، والذي يشير إلى مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد؛

✓ بيئة تشريعية مواتية التي يتطلبها تحول المجتمع إلى الشمول المالي، تكون مناسبة لتحديد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية؛

✓ رقمنة الخدمات المالية، حيث أن وجود نظام دفع حديث وامن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية، وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر؛

✓ البيانات والأبحاث التي تساهم في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى.

2- استراتيجيات الشمول المالي بالجزائر ومصر

تعد الدول العربية من ضمن دول العالم التي تولي اهتماما واسعا للشمول المالي في سياساتها هادفة في ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه للمجتمع، وتحقيق الاستقرار المالي، وفي إطار ذلك تم إجراء عدة مبادرات تساهم في تطبيق سياسات الشمول المالي التي تحقق التنمية طويلة الأجل، ونجد من ضمن هذه الدول التي اهتمت بالشمول المالي وتعزيز استراتيجياته الجزائر ومصر.

2-1- أهداف إستراتيجية الشمول المالي

بشير مفهوم الإستراتيجية إلى وضع المنظمة لأهدافها وغاياتها بعيدة الأمد، تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف والغايات، (علي، 2017)، فالإستراتيجية تعرف على أنها خطة عمل لتعزيز موقف أو وضع الوحدة الاقتصادية طويل الأمد وبناء الميزة التنافسية الدائمة (مشتاق، 2012، صفحة 419).

وتعد إستراتيجية الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية من خلال تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وتحقيق التمكين المالي المرأة، حيث يسهم الشمول المالي حسب برنامج عمل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، ويستهدف البالغين من الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية، والنساء اللاتي تعانين من الاستبعاد المالي، والفجوة التمويلية الواسعة بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشكل الموالي يوضح متطلبات إستراتيجية الشمول المالي.

الشكل (02): متطلبات إستراتيجية الشمول المالي



المصدر: (شني و بن لخضر، 2019، صفحة 30)

ومن خلال الشكل فان مناقشة الرؤية المعتمدة على بناء نظم مالية شاملة تخدم فئات السكان والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية، والتي تعاني من نقص الخدمات البنكية، وبالتالي يمكن لإتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية المساعدة على الخروج من دائرة الفقر والحد من أوجه التفاوت.

ويمكن الهدف الأساسي من بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي لأي دولة في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة، وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤى ضمن إستراتيجية وطنية للشمول المالي، تشمل كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق الشمول المالي، ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة كما يلي (شني و بن لخضر، 2019، صفحة 121):

- ✓ تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطن بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية؛
- ✓ نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية؛
- ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ونجد أن الشمول المالي بالمنطقة العربية لا يزال يسجل أدنى المستويات بالعالم، حيث أن 18% فقط من السكان بالمنطقة من يمتلكون حسابات عام 2014، مقارنة بـ 43% في الدول النامية، وتنخفض هذه النسبة بـ 13% عند النساء، فنجد أنه حوالي 200 مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي في ذات السنة، وبحسب صندوق النقد العربي فإن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية بالعالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 29% 2016، ونحو 30% ممن لديهم معرفة مالية مناسبة، حيث تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات (اتحاد المصاف العربية، 2016).

- ✓ مجموعة أولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفع، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات بها 62%؛
- ✓ مجموعة ثانية تضم كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24% و 62%؛
- ✓ مجموعة ثالثة تشمل مصر، العراق، اليمن، السودان، جيبوتي، موريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%.

2-2- استراتيجيات الشمول المالي بالجزائر

تسعى الجزائر إلى تحقيق الشمول المالي وتعزيزه من خلال جملة من الإجراءات التي تبنتها في إطار ذلك، إلا أننا لا نلتزم بوجود إستراتيجية محددة ومصاغة في هذا الإطار من قبل الدولة، رغم أن الجزائر تحتوي على الركائز الأساسية لذلك، حيث نجد أن:

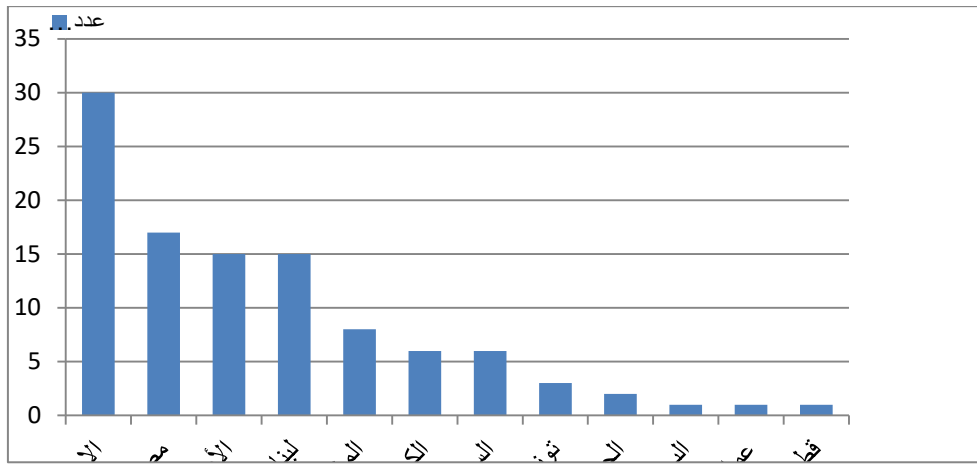
- 2-2-1 دعائم مساعدة على تحقيق شمول مالي بالجزائر: وتتجلى هذه الركائز في النقاط التالية (طرشي و آخرون، 2019، الصفحات 133-134):

جديدة في مجال الشمول المالي فيما يتعلق بادخار الأفراد بالعملة الأجنبية من خلال تحرير عملية فتح حساب بالعملة الصعبة (عماني و آخرون، 2020، صفحة 36).

2-2-3- الجهود الحكومية الجزائرية المبذولة لتحقيق شمول مالي

كل إستراتيجية للشمول المالي تقوم على عاملي التكنولوجيا المالية والتنمية الرقمية، اللذين يعدان المعزز الأساسي لتلك الإستراتيجية والمساعد على انتشار وتعميم الخدمات المالية في إطار الشمول المالي الرقمي، وإذا قمنا بتحليل وضعية شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر فسنجدها جد متراجعة مقارنة مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال تماشيا مع التحول الرقمي في العالم بأكمله (عماني و آخرون، 2020، صفحة 39).

الشكل (03): حصة الجزائر من شركات التكنولوجيا المالية سنة 2017.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (عماني و آخرون، 2020، صفحة 39).

من خلال الشكل نلاحظ وجود تأخر كبير بالجزائر على مستوى الدمج الحقيقي والفعال للمالية والتكنولوجيا من خلال شركات التكنولوجيا المالية في هذه الفترة، عكس مصر التي نجد ثاني دول العربية التي تكسح حصتها من الشركات التكنولوجيا المالية بنسبة 16% حيث بلغ عدد الشركات فيها 17 شركة، بعد الإمارات 29% حيث بلغ عدد الشركات بها 30 شركة، حيث نجد أن عدد الشركات وصل إلى 15 شركة في دول تتميز بصغر المساحة وقلة عدد السكان مقارنة بالجزائر فإننا نسجل وجود شركتين فقط.

وتجدر الإشارة أن العائق الأساسي أمام هذه الشركات غالبا ما يكون قلة الثقة والخوف من الاحتيال، رغم أن الجزائر تعد من الدول القليلة السبابة إلى سن تشريعات بشأن الجرائم الالكترونية والأمن المعلوماتي، ويمكن القول أن هناك ضرورة للاهتمام أكثر بالتكنولوجيا المالية بالجزائر لوجود عدد كبير من الأفراد الذين يقعون في منطقة الاستبعاد المالي من النظام المالي الرسمي بسبب (عماني و آخرون، 2020، صفحة 40).

- ✓ التكلفة المرتفعة للخدمات المصرفية التقليدية؛
- ✓ تزايد استخدام الانترنت في جميع جوانب الحياة؛
- ✓ ازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية؛
- ✓ ضعف نسب الإقراض الممنوحة من طرف البنوك والموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

✓ نمو التجارة الالكترونية والتي تلعب التكنولوجيا المالية دورا أساسيا في تحسين التجارة الالكترونية والاستفادة من نموها.

2-3- استراتيجيات الشمول المالي بمصر

تسعى مصر إلى اتخاذ التدابير اللازمة في إطار تحقيق شمول مالي يسهل معاملاتها المالية ويساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بها، وقد عززت من هذه الإجراءات خاصة في فترة أزمة كورونا إلى جانب عدة دول، حيث أن:

2-3-1- جهود الحكومة المصرية في مجال تعزيز الشمول المالي

عملت الحكومة المصرية على اتخاذ العديد من الخطوات الجادة نحو تعزيز الشمول المالي في مصر وتوسيع نطاق الفئات والشرائح التي يمكن أن تستفيد منه، حيث تتطلع لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، حيث نجد من أبرز الخطوات التي اعتمدها في الفترة الأخيرة أي فترة أزمة كورونا بصفة خاصة ما يلي (ألباز، 2020، الصفحات 188-189):

- ✓ إصدار تعليمات للبنوك بتسهيل الحصول على الخدمات المصرفية، بأن تقوم البنوك بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والإستراتيجية، بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها، هذا بالإضافة إلى إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل، وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات؛
- ✓ توجيه البنوك باستمرار العمل بمراكز الاتصال لديها للرد على استفسارات العملاء والتغذية الفورية لماكينات الصراف الآلي، بالإضافة إلى العمل على استبدال المسحوبات النقدية للمبالغ الكبيرة بتحويلات او شيكات مصرفية؛
- ✓ إطلاق مبادرة جديدة للعملاء غير المنتظمين في السداد من الأفراد الطبيعيين، بغرض إقالتهم من عثرهم وتمكينهم من التعامل مع القطاع المالي الرسمي مرة أخرى، بما يساعد زيادة قدرتهم الشرائية وتعزيز الطلب المحلي؛
- ✓ تأجيل البنوك لكافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات (تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي) وذلك لمدة ستة أشهر مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد؛

✓ إصدار لجنة السياسة النقدية في 16 مارس 2020، قرار بتخفيض أسعار الفائدة، وذلك بهدف دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، وبناءا عليه تم تخفيض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس ليصبح سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحد وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9.25%، 10.25%، و9.75% على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.75%؛

✓ تعديل الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب والإيداع النقدي للأفراد ليصبح 50 ألف جنيه مصري من فروع البنوك، و20 ألف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي، وذلك بعد أن كان قد تم تحديده في وقت سابق بمقدار 10 آلاف جنيه مصري حد سحب وإيداع يومي، خمسة آلاف جنيه مصري من ماكينات الصراف الآلي.

2-3-2 مقترحات تعزيز الشمول المالي بمصر

تسعى مصر إلى تعزيز الشمول المالي بصورة أكبر والسعي نحو إزالة الأسباب والمعوقات التي قد تحول دون توسيع نطاق الشمول المالي بها، بحيث يشمل جميع الأفراد والمؤسسات، وذلك عن طريق ما يلي (ألباز، 2020، الصفحات 190-192):

حث وتشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار في منح الائتمان للأفراد والشركات، بل والتوسع فيه بشكل أكبر وعلى نحو سريع، فتوفير الائتمان للأفراد يمكنهم من الاستمرار في الاستهلاك، ومواجهة الظروف الطارئة، ودفع ما عليهم من التزامات، وكذلك يساعد على الحد من تزايد معدلات الفقر؛

✓ تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية وإعادة النظر في أحجام الإيداعات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية، والتي قد تمثل عائقا رئيسيا أمام البعض قد يمنعهم من فتح حسابات والحصول على الخدمات المالية من القطاع الرسمي، مما يعوق في النهاية من تحقيق الشمول المالي، فعلى الرغم من إلغاء المصاريف الإدارية اللازمة لفتح حساب مصري، إلا أن أغلب البنوك تشترط إيداع جد أدنى من المبالغ المالية كشرط أساسي لفتح الحساب، ومن ثم يستلزم الأمر وبهدف تشجيع الأفراد على فتح الحسابات المصرفية بالقطاع المالي الرسمي مراجعة تلك الحدود وتوحيدها بين البنوك المختلفة، وكذا محاولة تخفيضها، أو وضع حد أقصى لها، خاصة أن بعض البنوك يغالي في حجم تلك الإيداعات؛

✓ توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل الكتروني أو عبر الهاتف الأرضي أو المحمول، وذلك بهدف التقليل من نشر العدوى الناتجة عن التعامل بالعملة الورقية التي قد تكون ملوثة، وكذلك لأن البنوك ذاتها قد تأثرت بشكل كبير من جراء انتشار فيروس كورونا، وبحيث تم إغلاق بعض الأقسام والفروع وتخفيض مدد العمل ببعض الآخر، فلا بد وبشكل عاجل مراجعة الخدمات المالية التي تقدمها البنوك وتحديد الخدمات التي يمكن تقديمها عن طريق الانترنت أو عبر الهاتف والبدء فورا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة تنفيذ ذلك؛

✓ رفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الالكتروني عبر الهاتف المحمول، فعلى الرغم من قيام البنك المركزي وفقا لتعليماته الصادرة في 20 مارس 2020، بزيادة الحدود القصوى لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول لتصبح 30 ألف جنيه مصري/يوم، و100 ألف جنيه مصري/شهر، بالنسبة لكل العملاء الذين خضعوا لإجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمة الدفع باستخدام المحمول الصادرة في مارس 2019، وكذلك بالنسبة لعملاء البنك الحاليين الذين تم التعرف عليهم إلكترونيا، إلا أنه في المقابل استثنى فئة عملاء البنك الجدد الذين تم التعرف عليهم إلكترونيا من تلك الزيادة، بحيث حدد لهم حد أقصى للمعاملات الشهرية مقداره 30 ألف جنيه مصري فقط، ومن ثم فإن مراجعة وضع تلك الفئة الأخيرة وزيادة الحد الأقصى بالنسبة لها أيضا على غرار ما تم مع الفئتين الأخيرتين من شأنه أن يوسع نطاق عمليات الدفع الالكتروني.

ونجد أيضا من المبادرات (شني و بن لخضر، 2019، صفحة 125):

✓ ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، من خلال إطلاق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي، بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر تحت عنوان "حساب لكل مواطن" ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية، والمدارس والنوادي والجمعيات، وذلك لتوعية المواطنين بالمشاركة بالمبادرة؛

✓ مبادرة التمويل العقاري التي أطلقها البنك المصري في 2014، تم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليارات جنيه لمدة 20 سنة، وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل، بسعر عائد متناقص بمشروعات

الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين 5% إلى 7% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و8% لمتوسطي الدخل، و10.5% لفوق متوسطي الدخل، بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة 950 ألف جنيه؛

✓ مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم إطلاقها في جانفي 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وضمت التمويلات التي تم ضخها بالبنك في هذا الإطار أكثر من 55 مليار جنيه حتى نهاية 2017.

2-3-3- فعاليات الشمول المالي بمصر: يمكن إبراز مختلف الفعاليات والمؤتمرات التي سعت إلى خلق الوعي بالخدمة المالية الرقمية وتحقيق التثقيف المالي بمصر في النقاط التالية (شني و بن لخصر، 2019، الصفحات 126-127):

2-3-3-1- الندوة العربية للشمول المالي وتنمية التأمين المستدام: والذي تم انعقاده يومي 23 و 24 فيفري 2020، حيث قام الاتحاد المصري للتأمين بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين بتنظيم هذه الندوة، حيث تمت بمشاركة مجموعة من ممثلي كبرى شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات الوساطة في مصر والعالم العربي، حيث بلغ عدد الحضور ما يزيد عن 250 مشارك، حيث تم التعرف على أهمية تعزيز دور الإشراف والرقابة في مواجهة التحديات وتحقيق فرص الاستدامة في قطاع التأمين، كما تم التركيز أيضا في الندوة على التأمين متناهي الصغر على خريطة الشمول المالي في مصر والدول العربية، والتمكين المستدام للمرأة ودور التكنولوجيا في دعم الشمول المالي (نشرة الاتحاد العام للتأمين، 2016).

2-3-3-2- مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال إفريقيا: استضافت مصر أول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية "سيمنس شمال إفريقيا في فيفري 2018، وتضمن محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية، أنظمة المدفوعات والتجارة الإلكترونية، بمشاركة أكثر من 500 مشترك من داخل وخارج مصر، و50 خبير عالمي في التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التي تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم.

2-3-3-3- مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ: تم عقده خلال الفترة 13-15 سبتمبر 2017 بشرم الشيخ، وبمشاركة أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي، والهدف منه عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي، وإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به.

2-3-3-4- اليوم العربي للشمول المالي: اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية عام 2015 على تخصيص يوم 27 أبريل من كل عام يوما عربيا للشمول المالي بمصر، ومد فعاليته لمدة أسبوع للتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها.

2-4- قراءة في الخدمات المالية بالجزائر ومصر

2-4-1- استخدام الخدمات المالية

الجدول (01): استخدام الخدمات المالية لسنة 2016 (نسبة البالغين فوق 15 سنة)

البلد	الجزائر	مصر
الخدمات المالية	النسب	النسب
الادخار	39%	31%
الاقتراض	29%	49%
عدم إمكانية توفير الأموال في حالات الطوارئ	31%	59%
إرسال أو استقبال التحويلات المحلية	28%	20%
عدم السحب أو الإيداع	32%	21%
سداد أو تحصيل مدفوعات رقمية	26%	23%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي).

نلاحظ من قراءة للجدول أن هناك تباين في استخدام الخدمات المالية للبلدين، فنجد مثلا نسبة الاقتراض مرتفعة بمصر بنسبة 49% عكس الجزائر كانت أقل 29%، قد تكون بسبب هيكلية النظام المصرفي الذي يهيمن عليه القطاع العمومي أكثر من 80% من القروض موزعة في 2017، وعدم التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، وإلغاء للقروض الاستهلاكية من البنوك، فنجدها منخفضة ومتفاوتة بشكل طفيف نوعا ما بين البلدين والتي قد يعود أسبابها إلى توجه الأفراد في تخصيص أموالهم في جانب آخر واستثمارها في شراء عقارات مثلا بدلا من ادخار أموالهم، نلاحظ أيضا من قراءة الجدول نسب منخفضة في كلا البلدين في جانب إرسال أو استقبال التحويلات المحلية وسداد أو تحصيل مدفوعات رقمية.

2-4-2- الفجوة بين الجنسين في مالكية الحساب: نسبة البالغين ممن لديهم حساب حسب النوع كما يوضحه الجدول

التالي: الجدول (02): نسبة البالغين المالكين لحساب (حسب الجنس)

البلد	الجزائر	مصر
الخدمات المالية	النسب	النسب
الادخار	39%	31%
الاقتراض	29%	49%
عدم إمكانية توفير الأموال في حالات الطوارئ	31%	59%
إرسال أو استقبال التحويلات المحلية	28%	20%
عدم السحب أو الإيداع	32%	21%
سداد أو تحصيل مدفوعات رقمية	26%	23%

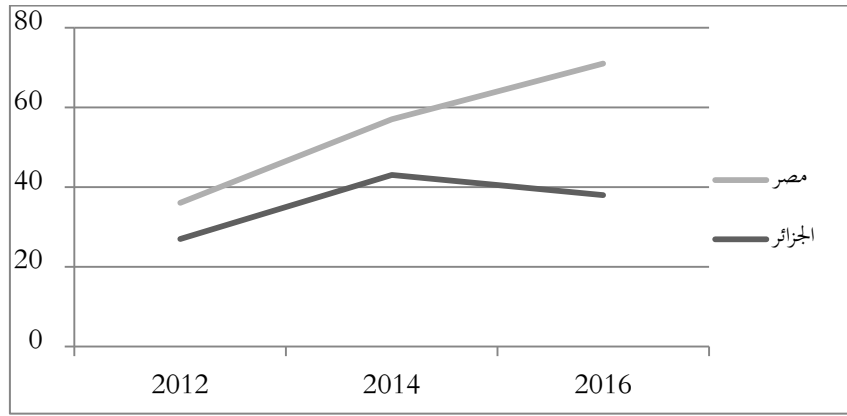
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي)

نلاحظ من خلال الجدول تحسن نوعا ما بين الجنسين في امتلاك الحساب عبر السنوات في الجزائر إلا أن نسبة الذكور هي الغالبة في ذلك والنسبة الأحسن في سنة 2017 مثلا، وهذا راجع ربما لسياسة الدولة التي لا تشجع على تمكين المرأة ماليا، إضافة إلى عدم إلزامية الحساب في حياتها ربما بسبب البطالة عكس فئة الذكور، وهذا ما نلاحظه أيضا في مصر التي نجد أن نسبة البالغين المالكين للحساب في النوعين ذكور وإناث جد ضعيفة مقارنة بالجزائر في السنوات، وذلك قد يكون لدخلهم الضعيف، ولغياب توظيف المرأة خاصة المرأة الريفية وتوجه معظم النساء لمزاولة أعمال حرة كما هو ملاحظ في السنوات الأخيرة، وهناك من يرى عدم إلزامية وجود حساب والتوجه نحو استثمارها وتشغيلها في مشاريع ما، أو الاحتفاظ بها في البيت.

2-4-3- النمو في امتلاك الحساب

كانت نسبة البالغين ممن لديهم حساب لدى مؤسسة مالية أو من خلال مقدم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول، الجزائر ومصر كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (03): النمو في امتلاك حساب لدى البالغين



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي)

نلاحظ ومن خلال قراءة الشكل أن هناك نمو في امتلاك حساب في كلا البلدين عبر السنوات المحددة، أي معدل الشمول المالي في تزايد أي أنه تم وضع إجراءات مناسبة كفتح الحسابات للعاملين بالقطاع العمومي والخاص من أجل تلقي رواتبهم، نفس الأمر للمزارعين الذي هم ملزمون أيضا على فتح حسابات بنكية لتلقي مستحقاتهم، وهذا ماساهم في رفع المعدل بشكل واضح.

الخاتمة:

تسعى دول العالم لتحقيق شمول مالي لما يوفره مزايا اقتصادية واجتماعية هامة، وهذا انطلاقا من اعتماد وصياغة استراتيجية خاصة بالشمول المالي بتوفير مختلف الآليات والركائز الملائمة من تعزيز بنية تحتية مالية والتي تعد أهم ركائز الهامة لخلق بيئة ملائمة وداعمة، وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة تتمثل في النقاط التالية:

- إن المنطقة العربية أولت أهمية للشمول المالي، وقد حققت مستويات شمول مالي جيدة بدول الخليج فقط، عكس باقي الدول العربية التي سجلت فيها مستويات أقل وبشكل متباين من منطقة إلى أخرى، نظرا لعدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة يتحدد على إثرها أهداف الشمول المالي مستقبلا.

- تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم العربي إلى تعزيز الشمول المالي بها من خلال سعيها إلى تبني استراتيجية واضحة المعالم، من خلال ما تقوم به من إجراءات وتدابير، إلا أنها غير كافية وغير متكاملة لبناء استراتيجي، لما تحققه من نسب متدنية في هذا المجال، وعدم تحقيق التثقيف والوعي المالي الكافي لأفرادها نحو ما تحققه هذه الخدمات من تسهيلات مالية لها.

- يمكن للجزائر الاستفادة من مزايا الشمول المالي في جانب الاقتصادي والاجتماعي ما إن عززت وفعلت مستوى الشمول المالي بها، فهناك جوانب مفقودة في الإجراءات المتبناة بها فيما يخص الشمول المالي، فهي غير متكاملة وفعالة، وعليه لابد لها من تحديد إستراتيجيتها الخاصة في هذا الجانب يعزز من الاستفادة المثلى من الشمول المالي، وتحقيق ثقة العملاء نحو مثل هذه الخدمات.

- تعد مصر ضمن دول العالم العربي الساعية نحو تحقيق التنمية وخفض معدلات الفقر بها وتوفير مختلف التسهيلات المالية في إطار الشمول المالي، ولوحظ عقدها لعدة فعاليات تخص هذا الجانب عبر سنوات مختلفة ومتوالية لتحقيق التعاون والاستفادة من الخبرات.

- تسعى مصر إلى وضع رؤى واضحة لإعداد إستراتيجية وطنية للشمول المالي، والتعرف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونجد أن فترة جائحة كورونا التي عرفها العالم قد عززت من الإجراءات والخطوات الجادة بمصر، فقد فعلت من مختلف الإجراءات وقامت بتسهيلها لتحقيق خدمة أفضل للأفراد، ومنه تطبيق شمول مالي يمس مختلف أفراد المجتمع المصري.

التوصيات: وبناء على ما سبق التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- لابد من تعزيز التثقيف والوعي المالي لدى أفراد المجتمع، وخلق الإدراك نحو أهمية هذه الخدمات المالية بالجزائر ومصر، لما تحققه من بيئة مناسبة لتسهيل الحصول على التمويل والخدمات المالية المناسبة لكل الفئات وفئة الشباب والمرأة العربية.
- ضرورة تفعيل والنهوض بمختلف المقومات الرئيسية للشمول المالي بما في ذلك البنية التحتية المالية كالنظم الالكترونية، وتطوير الأنظمة والإجراءات الرقابية التي تحمي العملاء، وتعزز الثقة لديهم.
- العمل على تحسين نظم الدفع والتسوية ومسايرة مختلف المستجدات والتطورات التكنولوجية المالية بالدول العربية.
- الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كهدف استراتيجي وضمن المخططات التنموية للبلاد، والسعي على تحقيق إلى استقرار مالي.
- وضع خطة تفصيلية شاملة لتطبيق إستراتيجية وطنية للشمول المالي، وتحقيق المراقبة والتقييم لها، وكذا مكانة التعاون العربي في صياغة إستراتيجية شاملة تعزز من الشمول المالي بالمنطقة.

❖ المصادر والمراجع:

➤ بالنسبة للمقال في مجلة علمية:

1. صورية شني، و السعيد بن لحضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر .
2. كامل فرج مشتاق. (2012). استعمال تحديد التكلفة المستهدفة في تنفيذ إستراتيجية المواجهة: دراسة تطبيقية في الشركة للصناعات الكهربائية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 67، المجلد 18، ص 419، جامعة بغداد، العراق .
3. لمياء عماني، و . آخرون. (2020). إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر .
4. محمد بولصنام، و يسمينة قاسي. (2021). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 2، جامعة تيسمسيلت، الجزائر .
5. محمد طرشي، و . آخرون. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر .
6. نادية لوزري. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه-دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي مغنية، الجزائر.
7. هبة ألباز. (2020). الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 7، العدد 02، معهد التخطيط القومي، مصر .

➤ بالنسبة للرسائل والأطروحات الجامعية:

1. حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة). رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.

➤ بالنسبة للمواقع الإلكترونية:

1. اتحاد المصاف العربية. (2016). تطورات وتحديات القطاع المصرفي العربي. تاريخ الاسترداد 09 06، 2022، من Uabonline.org
2. نشرة الاتحاد العام للتأمين. (2016). تطورات وتحديات القطاع المصرفي العربي. تاريخ الاسترداد 09 06، 2022، من Uabonline.org
3. عبد الستار علي. (2017). الإدارة الإستراتيجية. تاريخ الاسترداد 15 06، 2022، من [fn=%D8%A7%D9%84&http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=232744](http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=232744&fn=%D8%A7%D9%84)
4. لعام 2017 قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 06، 2022، من www.findevgateway.org
5. . نشرة الاتحاد العام للتأمين. (2016). تطورات وتحديات القطاع المصرفي العربي. تاريخ الاسترداد 09 06، 2022، من Uabonline.org

6. حنين مُحمَّد بدر عجور. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
7. صورية شني، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر .
8. عبد الستار علي. (2017). الإدارة الإستراتيجية. تاريخ الاسترداد 06 15 2022، من <http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=232744>
9. كامل فرج مشتاق. (2012). استعمال تحديد التكلفة المستهدفة في تنفيذ إستراتيجية المواجهة: دراسة تطبيقية في الشركة للصناعات الكهربائية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 67، المجلد 18، ص 419، جامعة بغداد، العراق .
10. لعام 2017 قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 06 07 2022، من www.findevgateway.org
11. لمياء عماني، و . آخرون. (2020). إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر .
12. مُحمَّد بولصنام، و يسمينة قاسي. (2021). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 2، جامعة تسيمسيلت، الجزائر .
13. مُحمَّد طرشي، و . آخرون. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر .
14. نادية لوزري. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه-دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، .
15. هبة ألباز. (2020). الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 7، العدد 02، معهد التخطيط القومي، مصر .